E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.6/2023/11/Report
18 August 2023
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثالثة
تونس، 7-8 آذار/مارس 2023

موجز

عَقدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة يومي 7 و8 آذار/مارس 2023. وناقشت مواضيع عديدة، منها تنفيذ الأنشطة المتصلة بالسياسات التجارية منذ الدورة الثانية للجنة، التي عُقدت عبر الإنترنت يومَي 15 و16 أيلول/سبتمبر 2021، وأنشطة التعاون الفني، والقضايا الناشئة، وبوابة التجارة العربية التي طوّرتها الإسكوا.

وخلُصت اللجنة إلى توصيات اعتمدتها في نهاية دورتها، منها ما هو موجَّه إلى الدول الأعضاء ومنها ما هو موجَّه إلى الأمانة التنفيذية. ويَعرض التقرير هذه التوصيات، بالإضافة إلى ملخّص لأهم ما ورد في المناقشات، ومعلومات عن المشاركين والوثائق المقدَّمة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثالثة	3-2	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا		3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	3	3
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	41-4	4
ألف- قضايا المتابعة	16-4	4
باء- القضايا الناشئة وبوابة التجارة العربية	38-17	8
جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة للجنة	39	13
دال- ما يستجد من أعمال	40	13
هاء- اعتماد التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثالثة	41	13
ثالثاً- تنظيم الدورة	49-42	13
ألف- المكان وتاريخ الانعقاد	42	13
باء- الافتتاح	45-43	13
جيم- الحضور	46	14
دال- انتخاب أعضاء المكتب	47	14
هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	48	15
واو- الوثائق	49	15

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	16
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق	18

مقدمـة

1- أُنشِئت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الإسكوا 332 (د-30) المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2018 بشأن تطوير عمل اللجنة الفنية المعنيّة بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، الذي فصل اللجنة الفنية إلى لجنتين بهدف زيادة التركيز على الموضوعين الرئيسيين اللذين كانت تتناولهما، أي السياسات التجارية، وتمويل التنمية. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على هذا الفصل في قراره 30/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليو 2019، فعَقدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الأولى في عمَّان، يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019، ودورتها الثانية افتراضيّاً، يومي 15 و16 أيلول/سبتمبر 2021، ودورتها الثالثة في تونس، يومي 7 و8 آذار/مارس 2023.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثالثة

2- أصدرت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا في ختام دورتها الثالثة مجموعة من التوصيات، بعضها موجَّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا والبعض الآخر إلى أمانتها التنفيذية.

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

(أ) الترحيب بالأنشطة المنفَّذة عملاً بالتوصيات الصادرة عن لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا في دورتها الثانية (التي عُقِدت افتراضياً في أيلول/سبتمبر 2021)، وبأنشطة برنامج عمل الإسكوا في مجال التجارة منذ انعقاد تلك الدورة، والاستفادة من خدمات الإسكوا في إطار أنشطة التعاون الفني؛

(ب) الترحيب بالنسخة المحدَّثة لبوابة التجارة العربية وبمكوناتها المختلفة وكذلك منصة البيانات الإقليمية ومنصة "منارة"، وتعميمها على المستوى الوطني لتعظيم الاستفادة ممّا تتيحه من بيانات وأدوات ومعلومات ومؤشرات، وموافاة الأمانة التنفيذية بمقترحات حول تطويرها بشكل يعزّز من استفادة الدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز الجهود لتوفير البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في الوقت المحدَّد ودمجها في قواعد البيانات العالمية، وذلك لتمكين صُنع القرارات التجارية المستنِدة إلى الأدلّة بشكل أكثر فعاليّة؛

(د) العمل على تنسيق سياسات المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسات التجارية في الدول العربية وفقاً لأولوياتها وبما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) تعزيز تبادل الخبرات الناجحة بين بلدان المنطقة وسائر بلدان الجنوب في إطار تعاون الجنوب-الجنوب والتعاون الثلاثي.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

3- اعتمدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا، في ختام دورتها الثالثة، التوصيات التالية الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) تعريف المعنيين في الدول الأعضاء، من هيئات حكومية وقطاع خاص، بجميع الأدوات والمنصات التي تتضمنها بوابة التجارة العربية وتدريب مدربين وطنيين على استخدامها، ومواصلة تطويرها لتتضمن

مكونات إضافية مثل تكاليف التجارة والنقل، وتوسيع التحليل الحالي لتكاليف التجارة لتضمين أحدث التدابير غير التعريفية وفقاً للبيانات المتاحة؛

(ب) العمل على الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في ربط المكونات المختلفة لبوابة التجارة العربية لتوسيع القدرات التحليلية لدعم صُنع القرار؛

(ج) تطوير نموذج محاكاة السياسات التجارية العربية وقاعدة البيانات التي تستند إليها منصة الإسكوا المعنيّة بالمحاكاة، لا سيّما من خلال إدخال سياسات إضافية معنيّة بالقيود غير الجمركية، وتسهيل التجارة واللوجستيات والنقل، وكذلك تطوير نُسخ وطنية للنموذج بناءً على طلب الدول الأعضاء الراغبة في ذلك؛

(د) متابعة تطوّر العلاقات والاتفاقيات التجارية التي تشمل الدول العربية في إطار التكتلات الإقليمية الأخرى، مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واستشراف الآفاق التي تطرحها هذه الاتفاقيات وسُبُل تعظيم الاستفادة منها؛

(هـ) دراسة حالات تراكم المنشأ وإمكانيات التكامل الصناعي والزراعي بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى؛

(و) دراسة استخدامات تكنولوجيا سلاسل الكُتل في وضع تطبيقات لتبادل الوثائق التجارية وتعزيز التجارة البينية لتخفيض تكاليف التجارة البينية، وتقديم الدعم الفني للدول الراغبة في تنفيذ هذه الاستخدامات؛

(ز) الاستمرار في تطوير مؤشرات تجارية لمعاونة الدول في تقييم أثر الاتفاقيات التجارية على اقتصادات الدول الأعضاء، والنظر في إمكانية تطوير عرض بيانات التجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية؛

(ح) مواصلة دراسة تشريعات بيئات العمل في الدول العربية ومتابعة التعديلات عليها بشكل دوري مع الجهات المعنيّة في الدول الأعضاء.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا في مجال السياسات التجارية والتوصيات التي قدَّمتها اللجنة في دورتها الثانية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا
(البند 4 من جدول الأعمال)

4- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/3، عرضاً عن الأنشطة المتعلقة بالسياسات التجارية المُدرجة في برنامج عمل الإسكوا والتي نُفِّذت منذ الدورة الثانية للجنة. وأشار إلى ما تضمّنته هذه الأنشطة من إعداد التقارير والأوراق الفنية، وتنظيم اجتماعات وورش عمل لفرق الخبراء، وبناء قواعد بيانات، وتطوير بوابة التجارة العربية، ودورها كأداة مهمة تساهم في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وكذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وأوضح أنّ الإسكوا تقوم بهذه الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء ومع الشركاء الإقليميين والدوليين، وذلك من أجل متابعة قضايا التجارة العالمية ومواجهة التحديات التي قد تطرحها على اقتصادات بعض الدول العربية، وتعظيم الأرباح التي قد يحقِّقها البعض الآخر. كما تطرَّق ممثل الأمانة التنفيذية إلى ما قامت به الإسكوا عملاً بالتوصيات التي وجَّهتها إليها اللجنة في دورتها الثانية. فعدَّد التوصيات واستعرض الأنشطة التي نُفِّذت في إطار كل منها، وأشار إلى إسهامها في تسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- وفي معرض النقاش، سأل ممثل دولة ليبيا عن مدى التعاون بين الإسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية في جمع المعلومات والبيانات. وأكد ممثل تونس على أهمية عمل الإسكوا بالمقارنة مع المنظمات الأخرى، لتركيزه على المنطقة العربية بدلاً من العالم بأسره.

6- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على الجهود المبذولة من قِبلها لتفادي الازدواجية في الأنشطة والموارد. وأطلع اللجنة على استثمار الإسكوا في مجالات التكنولوجيا والبيانات، خاصة الذكاء الاصطناعي، ما يشكّل ميزة لعملها وقواعد بياناتها. وأضاف أنّ الاتصالات جارية مع المركز الدولي للتجارة للنظر في تسهيل العمليات باستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، مؤكّداً أنّ الإسكوا مهتمة بالحصول على البيانات بأكثر فعاليّة ممكنة. ومع ذلك، لا تزال العقبة الرئيسية في المنطقة تكمن في عدم توفّر البيانات الكافية في العديد من المجالات المرتبطة بالتجارة الخارجية، ما يحد من قدرة متخذي القرار على تطوير سياسات تجارية تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة. ومن التحديات أيضاً القيود والتدابير التي تحدّ من دور التجارة في التنمية الشاملة، مثل القيود غير الجمركية على تجارة السلع والقيود على تجارة الخدمات. ولفت إلى أنّ الإسكوا تعمل على تنسيق عمليات جمع البيانات مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة للمساعدة في دعم اتخاذ القرارات. وتحدّث عن استخدام الإسكوا لأدوات السياسات المبنية على التكنولوجيا الحديثة في مجالات أخرى، منها رصد الإنفاق الاجتماعي والاحتياجات المالية المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- أنشطة التعاون الفني
(البند 5 من جدول الأعمال)

7- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/4، عرضاً حول أنشطة التعاون الفني التي نفَّذتها الأمانة التنفيذية في مجال التجارة، موضحاً أن هذه الأنشطة هي التي تُترجم عمل الإسكوا إلى دعم مباشر للدول الأعضاء، وأنها شملت إجراء دراسات فنية، وتنظيم ورش عمل تشاورية أو تدريبية، وتقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء بناءً على طلبها. وتطرَّق ممثل الأمانة التنفيذية أيضاً إلى الأنشطة المنفَّذة ضمن مشاريع مموَّلة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، وقد تضمَّنت إجراء التدريبات وإصدار الأوراق والتقارير الفنية عن مختلف المواضيع المتصلة بدعم أداء التجارة في البلدان العربية.

8- وقدَّمت ممثلة الأمانة التنفيذية شرحاً عن استمارة طلب التعاون الفني التي أعدَّتها الإسكوا لمساعدة الدول الأعضاء في تقديم طلبات الدعم، وعن كيفية ملء المعلومات المطلوبة بهدف تحديد الهدف من الأنشطة، وما إذا كانت تُنفَّذ بالفعل، وهل تتعامل الدولة مع جهات أخرى أممية أو غير أممية، مما يساعد على تفادي الازدواجية. وشدَّدت على أن الإسكوا تحرص على تفادي الازدواجية وتطلب المساعدة من الدول الأعضاء في ذلك أيضاً.

9- وسأل ممثل لبنان عن الدعم الذي تقدِّمه الإسكوا للدول، وعمّا إذا كان هناك من كوتا للدول أو كوتا لطبيعة الدعم، مثل الدعم الفني أو الاستشاري أو بناء القدرات. وسأل أيضاً عن كيفية تقديم الطلب والتعاون مع الدول، وعن ورش العمل التي تخص لبنان، وعن التنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التجارة، ودورهما، مثلاً، في دعم دول تمر في ضائقة اقتصادية لتعديل رسومها الجمركية. وسألت ممثلة جمهورية مصر العربية عن آلية تقديم الدعم للدول والجهة الوطنية التي يحق لها طلب الدعم، وعما إذا كانت خدمات بناء القدرات تقدَّم بالموازاة مع تقديم الخدمات الاستشارية.

10- وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى وجود ثلاثة أنواع من الموارد المتاحة لدعم الدول الأعضاء، وهي البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية الذي يهدف إلى بناء القدرات، والموارد من خارج الميزانية. ولفتت إلى أنّ الإسكوا تسعى لدعم لبنان من خارج الميزانية لتنفيذ الخطة التي أعدَّتها مع وزارة الاقتصاد والتجارة للنهوض بالاقتصاد في المدى المنظور. وفي ما يختص بالموارد المتاحة في إطار برنامج التعاون الفني المحدود، أكّدت أنّ الإسكوا واحدة من إحدى عشرة منظمة دولية تنفِّذ هذا البرنامج، وأنّ البرنامج، بطبيعته، يستجيب للاحتياجات الطارئة التي تنشأ وتتطلّب تدخلاً سريعاً، بحيث لا تتخطى مدة التدخل العام الواحد إن أمكن ذلك. أما في حال تخطي السنتين، فيتم البحث عن مصدر تمويل آخر. كذلك، تحصل الإسكوا على 12 في المائة فقط من الموارد المخصَّصة في إطار هذا البرنامج رغم تنفيذها لربع كمية الأنشطة المنفَّذة عالمياً، فهي تعزّز الاستجابة والتدخلات وتحاول جلب الموارد من خارج الميزانية وتستعيض عن جلب الخبرات الخارجية بالخبرات الداخلية. وأشارت إلى أن الميزانية محدودة، إلا أن الإسكوا تبذل كافة الجهود لجدولة الأنشطة وترتيب الأولويات بهدف تنفيذ التدخلات المطلوبة.

11- أما بشأن الهيئة المنوط بها تقديم الطلبات، فأجابت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّه في كل بلد توجد جهة تواصل مكلَّفة بتنسيق الأولويات الوطنية في مجال الدعم الفني المطلوب من الإسكوا، وأنّ الطلب يُرسَل إلى هذه الجهة أولاً لضمان تنسيق تقديم الطلبات، والمهم أن يعبِّر هذا الطلب عن أولوية وطنية حقيقية بالنسبة للحكومة. وأشارت إلى اختلاف هذه الهيئة بحسب البلدان، فهي وزارة الخارجية في مصر، ووزارة التجارة في السودان، مثلاً. ورداً على سؤال حول ما إذا كان بناء القدرات الوطنية يتم بالموازاة مع تقديم المشورة الفنية، جاء الجواب إيجابياً. فالإسكوا تقدِّم الدعم في المجالات التي تتمتَّع فيها بالخبرة، والتي تقع ضمن إطار عملها وبرامجها وصلاحياتها الممنوحة لها من قِبل الدول الأعضاء، وتستطيع أن تقدِّم المشورة بالموازاة مع بناء القدرات. وأحياناً، لا تستطيع الإسكوا تلبية طلب ما. فربّما توجد منظمات معنيّة بموضوع الطلب في الأمم المتحدة، وهي تعمل بشكل مباشر عليه، ودور الإسكوا هو دعم التواصل مع هذه المنظمات. وأجاب ممثل الأمانة التنفيذية أيضاً على سؤال حول إمكانية دعم الدول التي تمر بأزمات اقتصادية في تعديل الرسوم الجمركية. فأشار إلى أن الالتزامات تترتّب على الدول الأعضاء بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وأن الانسحاب منها أو تعليق أي من الالتزامات يجب أن يكون وفقاً لطلب يُقدَّم بحسب الآليات المتَّبعة في جامعة الدول العربية. وتستطيع الإسكوا تقديم الدعم الاستشاري في الموضوع إذا وردها طلب رسمي في هذا الشأن.

3- تنفيذ التوصيات التي قدَّمتها اللجنة في دورتها الثانية للدول الأعضاء في الإسكوا (البند 6 من جدول الأعمال)

12- شدَّدت ممثلة الجمهورية العربية السورية على أن تكون التوصيات الصادرة عن الدورات السابقة تراكمية. وأشارت إلى أن التوصيات المتعلقة بتحويل المعارف التي تنتجها الإسكوا في مجال التجارة إلى أدوات تفاعليّة من خلال البوابات والمنصات الإلكترونية لمساعدة صانعي القرار مهمة جداً وتستحق التقدير، ولكن بلدها بحاجة لبنية تحتية داعمة وميسَّرة، حيث إنّ العقوبات تمنع استحواذ التقنيات وتطوير شبكات الاتصال كما تحول دون تأمين مصادر الطاقة. وأشارت إلى التوصيات المتعلقة بدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا بالبيانات المتعلقة بالتجارة، والتوصيات المتعلقة بمواصلة العمل التشاركي بشأن الخطة التنفيذية للاتحاد الجمركي العربي، وإلى أنّ الجمهورية العربية السورية هي من الدول المؤسِّسة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سعت لتأسيس الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة. إلا أنها بعد الحرب لم تُدْعَ من قِبل الجهة المنظِّمة إلى المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، ولا إلى الاجتماعات ذات الصلة بالاتحاد الجمركي. وفي ما يتعلّق بالتوصيات حول تطوير الإجراءات غير الورقية للتصدي للصدمات المفاجئة والحدّ من آثارها على التجارة والتكامل الإقليمي، أشارت إلى أن الحكومة السورية، وفي سياق التخفيف من الإجراءات الاحترازية للحدّ من

أثر جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى على التجارة الدولية، اتخذت قراراً أساسياً باعتماد الوسائل الإلكترونية في التخليص الجمركي بالرغم من صعوبة تنفيذ هذا القرار في الوضع الحالي الذي يمر به البلد. ويجري حالياً العمل على تطوير التعامل اللاورقي بين الوزارت والجمارك السورية من خلال إطلاق منصة خاصة بالمستثمرين في إطار تبسيط الإجراءات لتحقيق الأهداف ضمن مزايا وحوافز غير مسبوقة (جمركية، وضريبية، وإجرائية). وفي ما يخص التوصيات المتعلقة بتنفيذ برامج التحوّل الاقتصادي القائم على تنويع القدرات الانتاجية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز دور التجارة في خطط التنمية، وتحسين القدرة على توفير التمويل اللازم للقيام بهذا الدور وفقاً لتوصيات الدورة الأولى، أشارت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى أن الحكومة السورية تعمل على وضع استراتيجية خاصة لتنمية المشاريع، وتقوم بتجهيز سجّل خاص يسمى "السجل الوطني للمشروعات". ويساعد ذلك على رسم السياسات وتنفيذ البرامج والخطط الموجّهة للمشاريع المختلفة جغرافياً وقطاعياً، بدعم من الإسكوا، مع التركيز على بناء القدرات في مجال تمويل تجارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى أهمية مساهمة الإسكوا في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية.

13- وأشارت ممثلة المملكة العربية السعودية إلى أبرز السياسات التجارية والاقتصادية للمملكة. وتحدثت عن أهمية دور الإسكوا في توفير الفرصة للدول الأعضاء لتشارُك تجاربها التي تسهم في تيسير التجارة ومراحل تطوّر السياسات التجارية، بما في ذلك تحديد الفجوات التي يمكن العمل عليها. وفي ما يتعلق بالسياسات التجارية الوطنية، قامت المملكة بخطوات استباقية لتسهيل وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتحسين سهولة ممارسة الأعمال وترتيب بيئة الأعمال، مما حسَّن أداء المملكة في العديد من المجالات. وفي شأن أتمتة الإجراءات الجمركية، قامت المملكة بتسهيل الإجراءات الجمركية لتحقيق رؤيتها، وطبَّقت اتفاقية تيسير التجارة بالكامل. وشغَّلت المملكة أيضاً تطبيق النافذة الإلكترونية الواحدة التي تربط عملاء الجمارك بالسلطات المعنيّة، ووفَّرت خدمة الدفع عبر الإنترنت من خلال منصة تعمل على مدار 24 ساعة، كما طوّرت إجراءات التسلُّم الجمركي لمواكبة التطوّر السريع عبر الإنترنت وتسهيل الإجراءات الجمركية، وأنشأت مركز عمليات جمركية يعمل على مدار الساعة لتسهيل إجراءات عمليات الاستيراد والتصدير وإتمامها بشكل سلس. كذلك، أطلقت المملكة نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، وهو يحدّ من العوائق أمام نفاذ الصادرات للأسواق الدولية، ويساهم في تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات وحماية الصناعة المحلية. وأشارت إلى أهمية حماية المنافسة، حيث أطلقت قانون المنافسة الجديد الذي يسري على جميع السلع والخدمات، ويحدِّد أسعار السلع والخدمات وفقاً لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة. وفي مجال الملكية الفكرية، تم إنشاء "الهيئة السعودية للملكية الفكرية" كهيئة مستقلة بهدف توحيد جميع موضوعات الملكية الفكرية في كيان واحد. وأُنشِئت اللجنة الوطنية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وهي تهدف إلى تحسين وتعزيز بيئة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، كما صدر قانون يمنح المحاكم التجارية اختصاصاً موضوعياً في جميع قضايا الملكية الفكرية الجنائية والمدنية. وفي ما يتعلّق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أُنشِئت هيئة تمّ تفويضها بزيادة مساهمة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي من 20 إلى 35 في المائة مع حلول عام 2030. كذلك، تَعتبر المملكة أن تمكين المرأة هو أحد الركائز الأساسية لرؤية 2030، وهو من الأولويات القصوى لخطة الإصلاح. كما تمّ إنشاء منصة "مراس" الإلكترونية، التي تهدف إلى تسهيل مزاولة الأعمال، لتمكين القطاع الخاص من بدء عمل تجاري في يوم واحد. وأوضحت أن وزارة الاستثمار تمكنت من زيادة وإعادة ترتيب أولويات قطاع الاستثمار، مع توفير فرص جديدة في قطاعات مثل الترفيه والسياحة، كما حسَّنت بيئة الأعمال والاستثمار، باتخاذ تدابير منها تسهيل إصدار رُخص الاستثمار الأجنبي. وأنشأت المملكة هيئة المدن الاقتصادية لرسم السياسات واقتراح التشريعات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية، وقد ساهمت التجارة في الخدمات بزيادة قدرات المملكة. وفي هذا الإطار، أكدت المملكة على أهمية دور الإسكوا وما يَصْدُر عنها من توصيات، وأشادت بحرصها

على تطوّر الدول وازدهارها، مؤكِّدة على أهمية تكثيف برامج بناء القدرات والدورات التدريبية الوطنية، خاصة برامج المحاكاة، لما لها من أثر كبير على تطوير إجراءات الدول الأعضاء.

14- وعَرضت ممثلة جمهورية مصر العربية المحاور المتعلقة بالتعريف ببرنامج النافذة للتسجيل المسبق للشحنات ACI، ودور هذه النافذة في تسهيل تدفقات التجارة والمزايا والنتائج التي يوفرها برنامج ACI للمجتمع التجاري والقطاع الخاص، والإجراءات المتَّبَعة في إطار النافذة، والتي ساهمت بشكل فعّال في مزيد من إجراءات الشفافية والنزاهة والوضوح، وإلى إخطار المستورِد المصري والمصدِّر الإجنبي بطلب الحصول على الرقم التعريفي والموافقة خلال 48 ساعة من تاريخ تقديم الطلب.

15- وعَرضت ممثلة المملكة الأردنية الهاشمية أبرز ما جرى تنفيذه من التوصيات ذات الصلة بالتجارة والتجارة الإلكترونية والدعم الفني وتدابير التجارة الرقمية، وتناولت التقدُّم المحرَز في تنفيذ مشروع الاتحاد الجمركي العربي. ورحبت أيضاً ببوابة التجارة العربية ومكوناتها المختلفة، ومنها قاعدة بيانات تدفقات التجارة ومُحاكي السياسات التجارية ومُحاكي المؤشرات الدولية، وبإمكانية الاستفادة مما تتيحه من بيانات ومعلومات. وأشارت إلى أن المملكة هي من أوائل الدول التي انضمت إلى اتفاقية التجارة في الخدمات وأودعت وثائق تصديقها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأنها من الدول التي صادقت على اتفاق منظمة التجارة العالمية في ما يخص تيسير التجارة، لما له من أهمية في تعزيز التجارة عبر الحدود والحدّ من العوائق غير الجمركية بين الشركاء التجاريين من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من العمليات التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي. وأكدت على تطبيق الأردن لمشروع النافذة الوطنية للتجارة بوصفه مشروعاً وطنياً لبناء منظومة إلكترونية شمولية للحركة التجارية، وهو مبني على أحدث نماذج البيانات ويعمل على حوسبة كافة الإجراءات الجمركية وإجراءات الدوائر الأخرى ذات العلاقة بتخليص البضائع إلكترونياً. كما يهدف المشروع إلى زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين أداء الأردن حسب التقارير الدولية. وقد تمّ تعديل قانون الجمارك ليجيز تفعيل العمل الإلكتروني عن بُعد وتطبيق النافذة الوطنية في كافة المراكز الرئيسية للجمارك وكافة المؤسسات الحكومية العاملة. وخلُصت إلى أن العمل جارٍ على تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع الدورة الأربعين للجنة المعنيّة بالاتحاد الجمركي العربي، الذي عُقد في تونس، وأهمها وضع قوائم للسلع الحساسة. وأشارت إلى أنّه سيتم تشكيل لجنة مختصة من الجهات الأردنية للنظر بإمكانية اعتماد الرسوم الجمركية المتفق عليها عربياً.

16- وأشار ممثل تونس إلى التعاون بين بلده والإسكوا، لا سيّما في تنظيم ورشة وطنية حول بوابة مُحاكاة السياسة التجارية التي طوّرتها الإسكوا.

باء- القضايا الناشئة وبوابة التجارة العربية

1- التشريعات المتصلة ببيئات الأعمال والسياسات التجارية في المنطقة العربية (البند 7 من جدول الأعمال)

17- قبل تقديم البند 7، قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً موجزاً عن التطوّرات التي طرأت على بوابة التجارة العربية منذ الدورة الثانية للجنة، والتي تتيح معلومات وبيانات وتطبيقات ذكية للمعنيين بقضايا التجارة. واستعرض محتويات البوابة، مشيراً إلى أنها توفِّر معلومات عن التكامل الإقليمي وتدفقات التجارة، وأداةً لمحاكاة التجارة العربية، ومجموعةً كبيرة من المؤشرات الدولية المعنيّة بالتجارة وغيرها. وستتيح البوابة لاحقاً أيضاً فرصاً للتعلُّم عن بُعد، وستعرض أبرز المنشورات، ومعلومات عن الاجتماعات التي تنظِّمها الإسكوا حول التجارة في الدول العربية.

18- ثم قدَّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/5، عرضاً للمراجع والأدوات التي طوّرتها الإسكوا عن الأُطُر التشريعية للأعمال والتجارة في البلدان العربية، ومنها الدراسة التقييمية لهذه الأُطُر، وبوابة التشريعات العربية التي هي جزء من بوابة التجارة العربية. وتهدف هذه الأدوات إلى دعم الدول الأعضاء في تحسين أداء التجارة، من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف وتقديم التوصيات للتغلُّب على الفجوات في مجال تشريعات الأعمال. وأوضحت أنّ البوابة توفِّر حالياً تشريعات في أربعة مواضيع هي مكافحة الفساد، والمنافسة، وحماية المستهلك، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأنّها تحتوي على أكثر من 510 قوانين ومستند تشريعي. وأضافت أنه في كل واحد من هذه المواضيع الأربعة، تمّ إنشاء مؤشرات للتقييم بناءً على المعايير الدولية، في حين جُمعت البيانات من الوزارات والوكالات الإنمائية. وأكدت أنه تم ربط العناوين والمؤشرات المنشأة لكل قانون مُدرج بمقابلات مع المسؤولين في البلدان المعنيّة، وذلك للحصول على مزيد من المعلومات حول كل قانون. وأشارت إلى أنه بناءً على المعلومات التي تمّ جمعها، تمّ تشكيل التصنيف. على سبيل المثال، في ما يتعلق بقوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار، تُمنح درجة حسب وجود قوانين في البلد متعلقة بحماية العامِلين أو عدم وجودها.

19- ولكل عنوان رئيسي، اعتمدت الأمانة التنفيذية عدداً من المؤشرات لتقييم الأطر التشريعية. على سبيل المثال، في حالة قوانين المنافسة، كان هناك حوالي 65 مؤشراً لتقييم الأطر التشريعية المتصلة بها. وبالنسبة للدرجة والتصنيف، تمّ اعتماد مقياس من 0 الى 7، حيث تُعتبر نتيجة التقييم بين درجة 6-7 "قوية جداً"، ما يشير إلى أن الإطار التشريعي مطابق للمبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية أو قريب منها. أما إذا كانت نتيجة التقييم درجة 0-1، فهذا يدل على وجود أُطُر تشريعية ضعيفة للغاية وشبه غائبة، وتسمّى "ضعيفة جداً". ثم أعطت مثالاً شرحت فيه أن المنطقة العربية حصلت على درجة 3.73 على درجات المنافسة، وهي درجة معتدلة. وعند التطرُّق إلى العناوين الرئيسية والعناصر، أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أنه يمكن تحديد مكامن ضعف القوانين التشريعية، ومثال على ذلك بنود الاستثناء من القانون التي سجلت درجة 0.69 في المنطقة العربية، في دليل على كثرة الاستثناءات في تشريعات المنطقة.

20- وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ الجزء الثاني من لوحة المعلومات، الذي يتضمّن بيانات البلدان، يَعرِض بيانات جميع الدول العربية بناءً على أربعة مواضيع. على سبيل المثال، أشارت إلى أنّ تونس قد حصلت على درجة 4.5، وهي تُعَدُّ "متطورة". كما أشارت إلى تطوير العديد من العناوين الرئيسية في المنطقة، ومن بينها قوانين منع الاحتكار والاكتمال، وقوانين مكافحة السيطرة والاحتكار، والكارتلات والاتفاقيات المضادة للمنافسة، وممارسات تنفيذ المنافسة، وغير ذلك، بينما يبدو شرط الاستثناء ضعيفاً للغاية. وتابعت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ هذه العملية تمت قبل جائحة كوفيد-19، حيث قامت العديد من الدول العربية بإعادة النظر في قوانينها، وخاصة المتعلقة بالمنافسة. وتعمل الإسكوا حالياً على إصدار النسخة المحدَّثة في عام 2023، وستشمل تعديلات على القوانين التي أُدخلت الدول العربية تغييرات عليها، وإعادة تقييم مؤشرات جديدة تتعلق بالتجارة، كما سيُضاف موضوع جديد، هو تقييم قانون الشركات، نظراً إلى أهميته في العمل والتجارة.

21- وأشار ممثل ليبيا إلى أنّ بعض القوانين قديمة، وأنّه يُفتقَر إلى بعض التشريعات المهمة المتعلقة بالتجارة. وطرح ممثل مصر سؤالاً بشأن التقييم والمؤشرات المصنَّفة على أنها "قوية جداً" أو "معتدلة" وغيرها، وسأل عن منهجية وكيفية تقييم هذه المؤشرات.

22- وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تعمل حالياً على تطوير البوابة الإلكترونية، وأنه سيتم تغيير القوانين التشريعية التي تمّ تعديلها أو تحديثها من قِبل الدول العربية على البوابة في عام 2023. وتتواصل اللجنة مع المسؤولين الحكوميين للحصول على قوانين تشريعية جديدة لا يمكن العثور عليها على الإنترنت بعد. كما

أكدت على أهمية الحفاظ على القوانين القديمة لمتابعة التطوّرات في البلدان. وأوضحت أنه جرى الاستناد إلى القوانين المرجعية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عملية التقييم.

2- سلاسل الكُتل لتسهيل التجارة في المنطقة العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

23- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/6-E/ESCWA/C.5/2022/6، عرضاً موجزاً عن استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيّما سلاسل الكُتل، لتسهيل تبادل البيانات والوثائق، وتتبُّع الشحنات الدولية، وأتمتة عملية التوثيق لتجنُّب هدر الوقت والخطأ البشري، وتوفير نظام آمن يضمن حماية المعاملات عبر قنوات التجارة بأكملها. وقال إن من شأن ذلك تقليص تكاليف التجارة وتحسين أداء المؤسسات العامة المعنيّة وضمان شفافية البيانات، وخصوصاً البيانات الكبيرة، وسرعة نقلها وموثوقيتها.

24- أشار ممثل الأمانة التنفيذية أن السنوات القليلة الماضية شهِدت تنفيذ العديد من التجارب الهادفة للاستفادة من هذه التكنولوجيا في التجارة الدولية، ولا سيّما مبادرة "TradeLens". غير أنّ المشروع توقّف لأسباب تتعلق بالأرباح، مما أدى إلى تراجع تقنية سلسلة الكُتل على الصعيد الدولي. ولكن هذا لا يعني أنها فشلت، حيث أنه لا يزال مبكراً الحكم على فعاليّة التكنولوجيا. وأضاف أن المنطقة العربية شهِدت تجارب على نطاق واسع في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وعلى ما يبدو، لا يزال هناك تردد بالنسبة لاستخدام هذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى الخوف من تكاليفها العالية. ويصبّ الاهتمام حالياً على تقليل تكاليف التدابير غير التعريفية. ونظراً لضعف اللوجستيات في المنطقة العربية، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على ضرورة أخذ أهمية تقنية سلسلة الكُتل في الاعتبار. وأشار إلى مشروع تضطلع به الإسكوا ويتعلق باستخدام تقنية سلاسل الكُتل لتبسيط التجارة، بالتعاون مع العديد من منظمات الأمم المتحدة.

25- كما أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنها تقوم بدراسة إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا في ابتداع شهادة منشأ عربية إلكترونية تمكِّن من تسهيل تبادل البيانات وتؤدي إلى تسريع الإجراءات، ولايزال هذا المشروع قيد الدراسة الأولية.

26- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا تشجع اتفاقات التجارة البينية وتطوير التجارة باستخدام الأساليب التكنولوجية. وبالنسبة لاستخراج شهادات المنشأ، ونظراً للتعقيدات المذكورة، ففي حال المضي في المشروع المذكور أعلاه، ستكمن المراحل الأوليّة في البدء باختبار بسيط، على الأرجح بين دولتين أو ضمن منطقة صغيرة، لتجنُّب التعقيدات، قبل تطبيق المشروع على نطاق أكبر.

3- مؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية
(البند 9 من جدول الأعمال)

27- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/7، عرضاً عن جهود الإسكوا في إنشاء منصة مؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية وقاعدة بيانات تتضمن 16 مؤشراً من مؤشرات التجارة للبلدان العربية. وأشار إلى أن المنصة توفر معلومات تفصيلية ومؤشرات اعتماداً على بيانات مأخوذة من مصادر وطنية ودولية، وذلك لتسهيل تقييم الأداء التجاري واتخاذ القرارات. وأشار إلى منصة تدفقات التجارة، التي عُرضت على اللجنة في دورتها الثانية، وتتضمن قاعدة بيانات تفصيلية للتجارة العربية تغطي الفترة من عام 2012 حتى عام 2021، وهي القاعدة الوحيدة الكاملة المتاحة لبيانات عام 2021. وبالنسبة لمنصة مؤشرات التجارة

التي تمّ تقسيمها إلى مستويات وطنية وثنائية وإقليمية وعالمية، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أنه على المستوى الوطني، تقدِّم المنصة خمسة مؤشرات للتجارة الخارجية تساعد على تقييم وضع الاقتصاد الوطني بالنسبة لميزان المدفوعات ودرجة انفتاح أو انغلاق الاقتصاد على التجارة الدولية. واستعرض جميع المؤشرات، مُعطياً أمثلة على كلّ منها.

28- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية أنه على المستوى الإقليمي، يتم عرض حصة السوق الإقليمية وحصة الصادرات داخل الإقليم وحصة الدول في التجارة العربية في منصة مؤشرات التجارة الخارجية. وأكد أن هذه المؤشرات مهمة لدراسة حصة الدول من الصادرات على المستويين الإقليمي والدولي.

29- وطرح ممثل تونس سؤالاً عن مدى فائدة تصنيف مختلف البيانات، مثل تحويلها إلى فئات اقتصادية، كما استفسر عن مصدر البيانات. وأشارت ممثلة مصر أيضاً إلى إمكانية وجود تصنيفات وآفاق أخرى، بينما طرح ممثل ليبيا سؤالاً حول كيفية الحصول على البيانات التفصيلية المتوفرة في المنصة في حال الرغبة بتحميلها بشكل كلي من منصة الإسكوا لبيانات التجارة الخارجية.

30- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنه يمكن النظر في إحداث توسُّع إضافي في قاعدة البيانات وتحويل البيانات إلى تصنيف مختلف اذا ما كان ذلك يستجيب لاحتياجات البلدان في التحليل الاقتصادي، مثل تصنيف الفئات الاقتصادية العامة (BEC)، وهو تصنيف ذو واجهة مختلفة ويقدِّم بيانات التجارة على أساس استخدام المنتجات، أي حسبما إذا كانت مواداً أوليّة أو شبه مصنَّعة أو معدَّة للاستهلاك النهائي. وبالنسبة لمصادر البيانات، أوضح أنها مراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء بشكل رئيسي، مثل المعهد الوطني للإحصاء في تونس. وعند عدم توفُّر بعض البيانات لسنوات محدَّدة، يتم استخدام مصادر أخرى مثل بيانات الشركاء التجاريين. ومع ذلك، حالما تتوفر البيانات من المصادر الوطنية، يتم مباشرة استبدال البيانات المقدَّرة في المنصة. وأوضح أن الإسكوا مستعدة لتلقي الملاحظات من أجل تطوير المنصة، وأنه بالإمكان تحميل جميع بيانات التجارة المتوفرة من زر التنزيل الذي يتيح تنزيل جميع بيانات البلد في العام الذي يتم اختياره وبشكل مجاني.

4- إصدار جديد لواجهة مُحاكاة السياسات التجارية العربية
(البند 10 من جدول الأعمال)

31- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/8، عرضاً موجزاً عن الإصدار الجديد لواجهة مُحاكاة السياسات التجارية العربية التي طوّرتها الإسكوا، وخاصة عن وظائفها وقدرتها على تحليل السياسات التجارية والصدمات الاقتصادية الخارجية، خلافاً للإصدار الأول. وركَّز على خمسة عناصر تكوّن عملية تطوير النُسخ الوطنية لهذه الأداة، وهي: (أ) اختيار القطاعات الإنتاجية المناسبة؛ (ب) تحديد الشركاء التجاريين على مستوى الدول والأقاليم؛ (ج) تحديد الفترة الزمنية المستقبلية للمحاكاة؛ (د) تحديد عناصر الإنتاج مثل العمالة، ورأس المال، والموارد الطبيعية، وذلك استناداً إلى خصوصيات كل دولة؛ (ه) التوسُّع في تقييم آثار السيناريوهات على مستوى القطاعات المختلفة.

32- وسأل ممثل تونس عن كيفية تطوير المنصة لتمكين المستخدِمين من تنفيذ المُحاكاة التجارية على المستوى التفصيلي للسلع عوضاً عن القطاعات.

33- وأكدَّ ممثل الأمانة التنفيذية على إمكانية القيام بهذا التطوير من خلال إضافة رابط بين النموذج المستخدَم في المُحاكاة وقاعدة بيانات وطنية مفصَّلة للتجارة والتعريفات الجمركية مع جميع دول العالم، مما يمكِّن المستخدِم

من القيام بالمُحاكاة على مستوى السلع وربطها بالقطاعات المشمولة بالنموذج. وأكدَّ أنه نظراً للجهد الكبير الذي تتطلّبه عملية التطوير المقترحة، فإنه من المستحسَن القيام بها على مستوى الدول الراغبة بذلك فقط.

5- قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الحرة
(البند 11 من جدول الأعمال)

34- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/9، عرضاً عن جهود الإسكوا الرامية إلى تضمين الواقع الإقليمي والقُطري لاتفاقيات التجارة الحرّة في بوابة التجارة العربية، معتبراً أن تشتُّت المعلومات والبيانات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، وخصوصاً بالنسبة للاتفاقيات التجارية العربية، بين مختلف المصادر الإقليمية والدولية يعيق عملية صُنع القرار. وأضاف أنّ قاعدة بيانات الإسكوا المعنيّة باتفاقيات التجارة الحرة تقدِّم، إلى جانب النص الأصلي لكلّ اتفاقية، موجزَ معلومات عن المنتجات المؤهلة للحصول على رسوم جمركية أقلّ والالتزامات بموجب كلّ ركيزة من ركائز الاتفاقيات التجارية المختارة والمتمثِّلة في التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والمنافسة. ودُعِيت الدول الأعضاء إلى أخذ العلم بمحتويات هذه المنصة وإبداء الرأي بشأنها.

35- ونوّه ممثل الأمانة التنفيذية بأن الاتفاقيات المعروضة على المنصة ليست جميع الاتفاقيات، وأنّه يتم تحديثها عبر التواصل المباشر مع نقاط الاتصال في الدول الأعضاء. وتمكنت الإسكوا إلى تاريخه من جمع 69 اتفاقية ثنائية أو إقليمية، وعرض المكوّنات الأخرى للمنصة وكيفية الحصول على ملخص لكل دولة. ولفت إلى أنّ المنصة تمكِّن المستخدِم من معرفة المنتجات المستورَدة والمصدَّرة لكل دولة استناداً للاتفاقيات، وأنّها تتيح النُسخ الإلكترونية لجميع الاتفاقيات الواردة فيها.

36- وسألت ممثلة الجمهورية العربية السورية عن جدوى ذكر الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية باعتبار أن اتفاقية التجارة العربية الحرة تطغى على جميع تلك الاتفاقيات. وسأل ممثل جمهورية تونس عن إمكانية وجود قائمة شاملة للمنتجات في إطار اتفاقية التجارة العربية الحرة، ولاحظ أنّ مكوناً محدَّداً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية غير موجود في القائمة. وسأل ممثل دولة ليبيا عن كيفية استخلاص النقاط الرئيسية الهامة من اتفاقيات التجارة الحرة على سبيل المثال، وخلُص الجميع إلى أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي لجلب المعلومات المطلوبة من أية اتفاقية تجارة حرة.

37- وأفاد ممثل الأمانة التنفيذية أنه تمّ إدراج الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية بناءً على التشاور مع نقاط الاتصال، ولتسهيل الوصول إليها جميعاً من مصدر واحد، مؤكداً على العمل لتفادي ازدواجية المعلومات. وأوضح أن الذكاء الاصطناعي قد تطوّر بشكل أكبر في اللغة الإنكليزية، بينما لا يزال في مهدِه في اللغة العربية.

6- منصة تكاليف التجارة
(البند 12 من جدول الأعمال)

38- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/10، عرضاً عن جهود الإسكوا في رصد تكاليف التجارة استناداً إلى المنصة التي طوّرتها لإبراز هذه التكاليف من حيث الوقت والتكلفة المالية. وأوضح أن المنصة تقيِّم الفجوات في تقليل تكاليف التجارة، ولكنها لا تسمح في الوقت الحاضر، على سبيل المثال، بتقييم التدابير التجارية على مستوى الشريك والمنتج. وتابع أنه من الممكن، رغم ذلك، استنتاج التكاليف من البيانات المتاحة حول التدفقات التجارية على مستوى بلدان الصادر والمستورد، والمنتج. وأضاف أنه من

الممكن أيضاً الكشف عن النسبة المئوية من الكمية الإجمالية للمنتجات المصدَّرة، وكذلك السماح بتقييم تأثير السياسات المختلفة على تكاليف التجارة مع رسوم الاستيراد. ومع ذلك، فإن العامل الرئيسي الذي يؤثر على هذا النوع من التقييم هو عدم وجود التدابير التعريفية المرتبطة بالمنتج، وبالتحديد عدم وجود التدابير غير التعريفية. وتُعَدُّ التدابير غير التعريفية حيوية حيث تؤثر على العديد من المنتجات مثل المنتجات الصحية والغذائية وغيرها. ونظراً لوجود البيانات والتدابير غير التعريفية التي تعتمد على المنتج والبلد الشريك، فسيُستفاد بشكل أفضل من تطبيق السياسات على أساس الأدلّة بطريقة أكثر مهارة، بهدف تحقيق نتائج أفضل.

جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة للجنة
(البند 13 من جدول الأعمال)

39- اتفق ممثلو وممثلات الدول الأعضاء على عَقد الدورة الرابعة للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الربع الأول من عام 2025 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدم أية دولة عضو بطلب استضافة اللجنة.

دال- ما يستجد من أعمال
(البند 14 من جدول الأعمال)

40- لم ترد أي أعمال إضافية في إطار هذا البند.

هاء- اعتماد التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثالثة
(البند 15 من جدول الأعمال)

41- عُرضت التوصيات المستخلَصة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، ونُوقشت واعتُمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة. ويورد هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمَدة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- المكان وتاريخ الانعقاد

42- عَقدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الثالثة في تونس يومَي 7 و8 آذار/مارس 2023.

باء- الافتتاح

43- افتُتحت أعمال الدورة الثالثة للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 7 آذار/مارس 2023. وألقى ممثل الإمارات العربية المتحدة، الدولة التي ترأست الدورة الثانية للجنة، السيد طارق راشد الغزال السويدي، كلمة شكر فيها الإسكوا على جهودها في دعم الدول الأعضاء في مجالات السياسات التجارية المتعدِّدة. وأوضح أن إنشاء لجنة معنيّة بالتجارة في الإسكوا يعكس أهمية ارتباط التجارة الدولية بدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فالتحديات المتزايدة التي تواجهها المنطقة تتطلّب جهوداً إقليمية وعملاً عربياً مشتركاً كخيار استراتيجي في ظل العولمة والمنافسة واتجاه أغلب دول العالم

للانضمام لتكتلات اقتصادية دولية قوية تتطلّب اعتماد خطوات ملموسة على المستوى الإقليمي. وأمل أن يكون الاجتماع فرصة لتطوير الأدوات التي تعمل عليها الإسكوا بما يتناسب مع تطلُّعات الدول العربية واحتياجاتها. فلا بدّ أن تستفيد عملية صُنع السياسات التجارية من التقنيات الحديثة القائمة على البيانات والمعلومات الموثوقة. وختم بتوجيه الشكر إلى كافة العاملين في الإسكوا وكافة المعنيين بالسياسات التجارية في الدول الأعضاء على الجهود الحثيثة والمتواصلة، كما شكر أعضاء اللجنة على ثقتهم بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تولت منصب الرئاسة منذ أيلول/سبتمبر 2021، متمنياً التوفيق للرئاسة المقبلة.

44- وألقى السيد مختار محمد الحسن، رئيس مجموعة الرفاه الاقتصادي المشترك في الإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، مرحباً بممثلي الدول الأعضاء، ومؤكِّداً على أهمية هذا الاجتماع في توفير فرصة قيّمة ومنصة للوقوف على مستجدات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وبالتحديد أداء التجارة العربية في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. كذلك، يوفر هذا الاجتماع فرصة للإسكوا للتشاور مع الدول الأعضاء بشأن مدى فعاليّة الأنشطة في تيسير التجارة العربية دعماً لجهود الدول الأعضاء في مواكبة ومتابعة التطوّرات الدولية والإقليمية التجارية ولمواجهة التحديات الراهنة، بهدف التوصّل إلى توصيات لرفع مساهمة التجارة في النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وأشار إلى أنّ الاجتماع سيستعرض الأدوات العديدة التي تتضمنها بوابة التجارة العربية التي يشرف على تطويرها فريق متخصِّص ومتنوّع المهارات اقتصادياً وتكنولوجياً ضمن الإسكوا. واختتم مؤكداً أن المنطقة تتقدَّم بخطوات ملموسة في مجالات تجارية عدة، مما سيساهم من دون شك في دفع عجلة التنمية البشرية على الصعيد الإقليمي.

45- وألقت السيدة كلثوم بن رجب قزّاح، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات في الجمهورية التونسية، كلمة رحبت فيها بالدول المشاركة في تونس، وبالجهود التي تقوم بها الإسكوا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في الدول العربية وفي تعزيز التكامل الإقليمي في المنطقة العربية. وشكرت الإسكوا على ما تقدِّمه من دعم فني لفائدة الدول العربية ومن بينها تونس، وعلى ما تُعِدُّه من دراسات وتقارير في غاية الأهمية، وعلى المساعدة على مواكبة التطوّرات الدولية والإقليمية ووضع سياسات متوافقة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة تداعيات الأزمات الدولية، وخصوصاً أزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وشكرت الإسكوا أيضاً على ما تقوم بتطويره من آليات وأدوات عمل، منها واجهة مُحاكاة السياسات التجارية العربية، لمساعدة التكامل التجاري الإقليمي والعالمي بهدف تسهيل المفاوضات واعتماد السيناريوهات المناسبة، مشيدة بآثارها على الاقتصادات العربية. وأكدت أن تونس ستواصل دعمها لأنشطة الإسكوا في سبيل المزيد من النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وتعزيز التكامل الإقليمي.

جيم- الحضور

46- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن الدول الأعضاء في الإسكوا وممثلون عن منظمات إقليمية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

47- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت مملكة البحرين رئاسة الدورة الثالثة للجنة

السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وانتخبت اللجنة بالإجماع الإمارات العربية المتحدة في منصب النائب الأول للرئاسة، وتونس في منصب النائب الثاني، والجمهورية العربية السورية مقرّراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

48- أقرَّت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/L.1. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.6/2023/L.2.

واو- الوثائق

49- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة في دورتها الثالثة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة ديمة الشياب
رئيسة قسم العلاقات مع دول القرن الأفريقي والمغرب العربي
مديرية سياسات التجارة الخارجية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الإمارات العربية المتحدة

السيد طارق راشد الغزال السويدي
أخصائي أول – شؤون اقتصادية
إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيدة سمية محمد أحمد يوسف جناحي
باحثة اقتصادية رئيسية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيدة ميعاد خالد الأنصاري
قائمة بأعمال رئيس قسم المنظمات التجارية الدولية
وزارة الصناعة والتجارة

الجمهورية التونسية

السيدة كلثوم بن رجب قزّاح
وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

السيد محمد جمال العيفة
مستشار المصالح العمومية
إدارة المنظمات الإقليمية والدولية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات

السيد محمد دلدول
رئيس مصلحة
إدارة المنظمات الإقليمية والدولية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات

السيد نادر الرزقي
كاهية مدير
الإدارة العامة للتجارة الخارجية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات

السيد كريم الوغلاني
عميد
الإدارة العامة للديوانة
وزارة المالية

الجمهورية العربية السورية

السيدة رانيا أحمد
معاونة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التنمية الاقتصادية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

السيد عبد الرحمن حسين
معاون مدير مديرية التجارة الخارجية لشؤون التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

جمهورية السودان

السيد طه محمد أحمد سومي
نائب مدير إدارة المنظمات الدولية
الإدارة العامة للعلاقات الدولية
وزارة التجارة والتموين

السيد معاذ إبراهيم محمد أحمد
مفتش أول
إدارة العلاقات الثنائية والاتفاقيات
وزارة التجارة والتموين

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد عبد السلام شريف حسين
وزير دولة
وزارة التجارة والصناعة

السيد اسماعيل محمد علي
مستشار
وزارة التجارة والصناعة

جمهورية العراق

السيد رياض فاخر الهاشمي
مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية
وزراة التجارة

الجمهورية اللبنانية

السيد سيمون جبور
رئيس مصلحة التجارة
المديرية العامة للاقتصاد والتجارة
وزارة الاقتصاد

دولة ليبيا

السيد عماد محمد علي الكراش
مستشار شؤون التعاون الدولي والفني
مركز تنمية الصادرات الليبي
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد حسن الطاهر مصطفى الكامل
رئيس قسم
إدارة تنمية القطاع الخاص والاستثمار
قسم الشراكات الاستراتيجية والاستثمار
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد عبدالله نصر عبدالسيد الجدي
إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي
قسم المنظمات الدولية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد فتحي عقيلة سعيد اطبيقه
رئيس قسم
التجارة الخارجية والتعاون الدولي، قسم التصدير والاستيراد
وزارة الاقتصاد والتجارة

جمهورية مصر العربية

السيدة نهى نوفل محفوظ
مديرة عامة للاتفاقيات الإقليمية
وزارة التجارة والصناعة

المملكة المغربية

السيدة جهاد منقد
رئيسة قسم العلاقات التجارية مع دول أمريكا وآسيا
المديرية العامة للتجارة
وزارة الصناعة والتجارة

المملكة العربية السعودية

السيد محمد بن باز
مدير إدارة السياسات والاتفاقيات التجارية
الهيئة العامة للتجارة الخارجية

السيد محمد المقيرن
مدير وحدة مجموعة العشرين
الهيئة العامة للتجارة الخارجية

السيدة نوف آل هليّل
منسقة الفريق التفاوضي السعودي المكلّف
الهيئة العامة للتجارة الخارجية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد حد سيدي
المستشار القانوني في وزارة التجارة
ديوان وزير التجارة
وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة

السيد محمد الأمين فايده
مدير ترقية التجارة الخارجية
وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة

الجمهورية اليمنية

السيد أنور أحمد زمام
مستشار تجاري
مسؤول ملف التجارة الحرة
وزارة الصناعة

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد علي بن صالح بن محمد الوهابي
أخصائي التجارة

مؤسسة قطر – جامعة حمد بن خليفة

السيد أنيس بن بريك
أستاذ مشارك
مدير برنامج تقييم وبحوث السياسات الاجتماعية
كلية السياسات العامة

السيد عادل العمري
أستاذ مساعد
قسم الإدارة الهندسية وعلوم القرار
كلية العلوم والهندسة

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.6/2023/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.6/2023/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا في مجال السياسات التجارية والتوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثانية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	4	E/ESCWA/C.6/2023/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.6/2023/4
التشريعات المتصلة ببيئات العمل والسياسات التجارية في المنطقة العربية	7	E/ESCWA/C.6/2023/5
سلاسل الكُتل لتسهيل التجارة في المنطقة العربية	8	E/ESCWA/C.6/2023/6 E/ESCWA/C.5/2022/6
مؤشرات التجارة الخارجية للمنطقة العربية	9	E/ESCWA/C.6/2023/7
إصدار جديد لواجهة مُحاكاة السياسات التجارية العربية	10	E/ESCWA/C.6/2023/8
قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الحرة	11	E/ESCWA/C.6/2023/9
منصة تكاليف التجارة	12	E/ESCWA/C.6/2023/10
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.6/2023/INF.1